

دور إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: دراسة حالة

الجزائر

The Role of Restructuring Civil Society Institutions in Combating Corruption: A Case Study of Algeria

أمنة مسعودي¹، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة الشلف (الجزائر)

a.messaoudi@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/24 تاريخ القبول: 2025/10/18 تاريخ النشر: 2025/11/10

الملخص:

يكتسي موضوع مكافحة الفساد في الجزائر أهمية بالغة لدى أهل الاختصاص الأكاديمي والسلطات الحاكمة على حد سواء نظرا لاحتلال الجزائر مراتب متأخرة في جل تقارير منظمة الشفافية الدولية، خاصة خلال حكم النظام السياسي السابق للرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، وعلى اعتبار أن المجتمع المدني يعتبر من فواعل عمليات التنمية ومحاصرة الفساد، قامت النخبة الحاكمة في الجزائر الجديدة بتقنين قانون خاص بتعزيز دور المجتمع المدني في هذا المجال. ورغم هذا بقيت مساهمة هذه المؤسسات تتسم بالضعف والمحدودية، وهذا ما يتطلب ضرورة إعادة هندسة شاملة لها، عبر تفعيل دورها الرقابي القائم على المساءلة والشفافية.

الكلمات المفتاحية: إعادة هندسة؛ المجتمع المدني؛ الفساد؛ الجزائر.

Abstract:

The issue of combating corruption in Algeria holds great importance for both academic experts and the governing authorities. This is due to Algeria's consistently low rankings in most Transparency International reports, particularly during the previous political regime of the late President **Abdelaziz Bouteflika**. Given that civil society is considered a key player in development processes and in curbing corruption, the ruling elite of the "New Algeria" enacted a specific law to enhance the role of civil society in this domain. However, despite this, the contribution of these institutions has remained weak and limited, which necessitates a comprehensive restructuring through the activation of their oversight role based on accountability and transparency.

Keywords: Reengineering; Civil Society; Corruption; Algeria

مقدمة:

تمثل مؤسسات المجتمع المدني أشكالاً عديدة ومختلفة من الجمعيات غالباً ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، وتشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتبع عدد متنوع من مجالات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها.

فالمجتمع المدني يسعى إلى تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات العامة التي تؤثر في معيشتهم، وذلك من خلال دفعهم للمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى لكي لا تترك حكراً على النخب الحاكمة.

وكباقي الدول في العالم عرفت الجزائر نشأة العديد من تنظيمات المجتمع المدني، كسياسة وقائية لتحقيق التنمية ومحاصرة الفساد، تجسيدا لما أكدته إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي نصت على ضرورة اتخاذ سياسات وممارسات استباقية ضد الفساد بما فيها تعزيز مشاركة المجتمع المدني.

ولعل هذا ما سعت الجزائر إلى تقنينه نظراً لمعاناتها من ارتفاع مؤشرات الفساد خاصة خلال 20 سنة الماضية، حيث قام المشرع الجزائري بسن قانون خاص بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه، إلا أنه يلاحظ أن التقلب والضعف وعدم الفاعلية هي أهم السمات التي طبعت عمل مؤسسات المجتمع المدني خاصة في مجال مكافحة الفساد.

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي تتناول موضوع حساس يحتل مكانة بالغة الأهمية في الأوساط العلمية ولدى السلطات الحاكمة على حد سواء، لأنه يهدف إلى بيان دور إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر، التي شهدت فيه الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2019 معدلات فساد مرتفعة خلال حكم الرئيس

الراحل "عبد العزيز بوتفليقة، والتي كانت من أهم أسباب الحراك الاجتماعي الذي أسقط النظام السياسي السابق وأسس "الجزائر الجديدة"، التي جعل رئيسها "عبد المجيد تبون" من مكافحة الفساد أهم التزامات أجدته السياسية، وللتعمق أكثر في هذا الموضوع إرتأينا البحث في الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يرتبط نجاح سياسات مكافحة الفساد في الجزائر بعملية إعادة هندسة مؤسسات مجتمعها المدني ؟

ويترتب عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بعملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني؟ وما مدلول الفساد يا ترى؟

-كيف تساهم عملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر؟

وللإجابة عن إشكالية وتساؤلات الدراسة إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

-كلما زادت عملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر كلما تقلصت معدلات الفساد فيها.

الفرضيات الفرعية:

- كلما أقيم نموذج جديد للمجتمع المدني قائم على آليات الرقابة والمساءلة والمشاركة، كلما نجحت عملية إعادة هندسته.

- كلما أسئ استعمال القوة العمومية ووظفت لتحقيق منافع شخصية، كلما زادت معدلات الفساد وضعفت مؤسسات المجتمع المدني.

ولأن أي بحث أكاديمي يتطلب توظيف مجموعة من المناهج، استعانت هذه الدراسة
بجملة من المناهج العلمية والتي من أهمها:

- المنهج التاريخي: جرى توظيفه لمعرفة نشأة الفساد في الجزائر.

- منهج دراسة الحالة: ثم إختيار الجزائر كدراسة حالة، لكونها عانت من الفساد أكثر من
معاناتها من ويلات الإرهاب.

- المنهج الإحصائي: وظف لقياس معدلات الفساد في الجزائر.

ولقد جرى الاستعانة بالدراسات الوصفية الاستكشافية: من خلال وصف واقع دور
مؤسسات المجتمع المدني في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

أما عن الإقترابات العلمية فقد تم توظيف الاقتراب الوظيفي لرصد وتحليل وظائف
المجتمع المدني الخاصة بعملية مكافحة الفساد.

وفي إطار ما يستوجبه مضمون الدراسة فقد جاءت خطة البحث ضمن محورين إثنيين:
يعالج المحور الأول منهما التأصيل المفاهيمي للدراسة، أما المحور الثاني فقد عالج أثر إعادة
هندسة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

يختص هذا المحور ببيان التأصيل المفاهيمي للدراسة، وهذا من خلال التطرق لأهم
المفاهيم المقدمة لمصطلحات الدراسة وسيتم هذا على النحو التالي:

أولاً: مفهوم عملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني

يسعى هذا العنصر إلى ضبط مفهوم عملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني،
وهذا من خلال تعريف إعادة الهندسة ثم التطرق إلى مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.

1- تعريف إعادة الهندسة:

لقد ظهر مصطلح "إعادة الهندسة" في بداية التسعينات تحديدا سنة 1992 عندما أطلق "ميشيل هامر Michael Hammer" و"جيم شامبي James Champy" كتابهما "الهندرة" كعنوان لمؤلفهما الشهير "هندرة المنظمات"، والذي أحدث ثورة في عالم الفكر الإداري لما دعا إليه من إعادة النظر في كافة الأنشطة والاستراتيجيات التي تقوم عليها كافة المنظمات والمؤسسات والشركات في عالمنا المعاصر.

و لقد نشأت الهندرة كأداة رئيسية جديدة للفكر الإداري، ويقوم هذا المدخل على نقد وتغيير المفاهيم والقواعد والفروض، التي تبني الإدارة قراراتها على أساسها والبحث عن قواعد وفروض ومفاهيم جديدة تناسب القرن 21، من خلال التركيز على مفهوم العملية التي تعني مجموعة من الإجراءات والأنشطة المتكاملة التي ينتج عنها شيء ما له قيمة للمواطن والمتعامل مع المؤسسة. (تيسوري ع، 2025)

فإعادة الهندسة حسب "مايكل هامر" Michael Martin Hammer و"جيمس شامبي" James Champy تعني "البدء من جديد أي من نقطة الصفر وليس إصلاح أو ترميم الوضع القائم، أو إجراء عمليات تجميلية تترك البنى الأساسية كما كانت عليه، كما لا تعني ترقيع الثقوب لكي تعمل بشكل أفضل بل تعني التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في ميكانيزمات من شأنها تحسين الأداء (البحيري، الصفحات 29-30).

فالهندرة طريقة تحليل ودراسة العمليات والمؤسسات والآليات القائمة والقوانين السائدة والنماذج المستخدمة في مجتمع ما ومحاولة فهم كل مكوناتها وجزئياتها من أجل معرفة سر وجودها وأسباب نجاحها، وأخذ منها كل ما هو مفيد وترك كل ما هو ضار، فهي ببساطة تعني إعادة تشكيل وتصميم المؤسسات والآليات القديمة والتقليدية بما يتناسب ومتطلبات العصر (بالروين، 2011).

فإعادة الهندسة وسيلة إدارية منهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الإدارية، بهدف تحقيق تطوير جوهري وطموح في أداء المنظمات يكفل تحقيق سرعة الأداء وتخفيض التكلفة وجودة المنتج، وإعادة الهندسة تبدأ من الصفر وتركز على العمليات الإدارية وترفض أنشطة الرقابة والمراجعة التقليدية في صورتها الضخمة، وتتميز بطموحاتها الفائقة كالتغيير الجذري والتحسين الجوهري في البناء الأساسي و إعادة التصميم الهيكلي (السر، واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، 2008، صفحة 39).

وتتطلب إعادة الهندسة إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة مثل: التكلفة، الجودة، الخدمة والسرعة. إعادة الهندسة تعني التصميم السريع والتغيير الجذري للعمليات الإدارية والاستراتيجية ذات القيمة (الكحلوت، 2017، صفحة 11). وكذلك النظم والسياسات والهياكل التنظيمات السائدة بهدف المساندة لزيادة تدفقات العمل وزيادة الأداء، وتشترط العناصر التالية: (محمد، 2020، الصفحات 15-17).

- أن يكون التغيير أساسي شاملا كافة العمليات.
- وأن يكون التغيير جذريا ذو نتائج جوهرية وضخمة.
- الاعتماد على تقنية المعلومات.
- تبني التفكير الاستقرائي وليس الاستنتاجي.

2- تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني **civil society** مصطلحا أوروبيا قديما ظهر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة التحولات التي حدثت في أوروبا الغربية وانتقالها من فترة الاستبداد إلى فترة الديمقراطية، ويعتبر "أرسطو" **Aristote** أول من استخدم تسمية المجتمع المدني (الرشيدي، 2020، صفحة 132) بيد أنه لم يميزه عن المجتمع السياسي.

ففي كتابه الموسوم بـ: "السياسة" اعتبر المجتمع المدني كل اجتماع بشري غير مرتبط بنظام معين كالأسرة والقرية التي توجد من أجل الحياة، عكس المدينة التي توجد من أجل الحياة الصالحة. وفي هذا الإطار قال: "إن الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماع كيفما اتفق إنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم". (أرسطو، 2008، صفحة 257).

أما "انطونيو غرامشي **Antonio Gramsci** فقد أكد في مؤلفه "كراسات السجن" في تصوره للمجتمع المدني على أهمية تثبيت مستويين فوقين أساسيين: أولهما هو أن المجتمع المدني أي مجموع التنظيمات الخاصة واثنيهما هو المجتمع السياسي أو الدولة والقاسم المشترك بين هذين المستويين هو نمط الهيمنة، الذي تتخذه كل صيغة من صيغتهما "هيمنة قسرية" وأخرى شرعية من منطلق الحكم أو هيمنة قسرية وأخرى استبطانية". (غرامشي، 1994، صفحة 255).

فالمجتمع المدني عند "غرامشي" هو مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع هذه التنظيمات هي الكنيسة النقابة والمدرسة إلخ" (مرقومة، نوفمبر 2010، صفحة 303).

أما المفكر "والزر" **Walzer** فقد عرف المجتمع المدني بأنه: "ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تضمن الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي في إطاره يكون البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض

النظر عن ماهية الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة دين أو أخوة أو ذكورة أو أنوثة، إنه المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام، ألا وهو حب الاجتماع الانساني". (Walzer, 1989 vol 02, p. 28)

ولقد عرف المجتمع المدني في قاموس العلوم السياسية والمؤسسات السياسية لصاحبه "برنارد بادى" Bertrand Badie بأنه: "إطار مفهومي يسمح بممارسة التفكير ضمن مقاربة تسعى إلى تغليب الحقوق الأساسية للشخص الانساني (Badie, 1994, p. 189) أما مصنف أكسفورد فقد عرف المجتمع المدني بأنه: "عبارة عن أنماط من العمل الجماعي والتفاعلات الجارية بين الأفراد، على نحو يمكن أن يقدم للمجتمع أجوبة جزئية عن عدد من القضايا، من قبيل بنية المجتمع والسلطة والانتماء والمواطنة. ومنذ عهد الإغريق كان المجتمع المدني مفهوما يهرع إليه المفكرون، كلما شعروا أنّ العالم الذي يحيط بهم قد تغير؛ فتكون العودة إلى هذا المفهوم أداة يبعث بها المفكر الروح والطاقة في قضايا تقادم عهدها وأمسّت مألوفة." (Edwards, 2011, p. 16).

ولقد بدأ هذا المصطلح يدخل في ساحة الفكر السياسي العربي في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وقبل هذا التاريخ كانت الدراسات العربية تصدر بعنوان المجتمع حيث أصدر مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1988 كتاب: "المجتمع والدولة في الوطن العربي." (شاكر، العدد 92، الصفحات 563-567).

وفي عام 1992 أقام مركز دراسات الوحدة العربية ندوة حول المجتمع المدني اعتبر هذا الأخير: "مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة عبر الأحزاب السياسية، والتي تتولى الدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي." (الجربيع، صفحة 07).

ولقد حاول العديد من المفكرين العرب أمثال: "سعد الدين إبراهيم" و"برهان غليون" "أمازي قنديل" و"عزمي بشارة" تطوير مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي، من خلال الجهود التي بذلوها في كتاباتهم وأبحاثهم إلا أنها بقيت محاولات فردية لم تفلح في بلورة نظرية علمية أو أطر فكرية عربية للمجتمع المدني على غرار الفكر الغربي .

إذن يمكن أن نستشف مما سبق أن المجتمع المدني كل ما هو خارج الإطار الرسمي للدولة، فهو مصطلح يشير إلى مجموعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة، والتي تضم تنظيمات نقابات عمالية أندية تعاونيات واتحادات ... إلخ. وإنطلاقاً مما تقدم يمكن تعريف عملية إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني: بأنها خلق نموذج جديد لمؤسسات المجتمع المدني قائم على المشاركة الحقيقية لفئات المجتمع في الرقابة على أساس الشفافية والنزاهة والمساءلة.

ثانياً: مفهوم الفساد

سيتم في هذا العنصر ضبط مفهوم الفساد وهذا من خلال التعرف على مدلوله لغة وأهم التعاريف البارزة المقدمة له .

1- لغة:

للفساد في اللغة العربية معاني عديدة منها: التلف والعطب والاضطراب والخلل يقال: أصلح الشيء بعد فساده أقامه وقومه وعدله وأصلحه فمصطلح الفساد مشتق من الفعل "فسد" يقال : فسد الشيء فسودا فهو فاسد والإسم فاسد والمصدر المفسدة خلاف المصلحة والجمع المفاسد ضد المصالح فالاستفساد ضد الاستصلاح. (الفيومي، 2004، الصفحات 280-281).

أما في اللغة الفرنسية فقد ورد مصطلح الفساد للدلالة على أربعة عشر معنى إذ يستخدم للدلالة على التصرفات المخالفة للقانون، كما يرد للدلالة على معنى تردّي الأوضاع

subordination الإغراء **Immoralité** الفسوق : **Abilissement** وأحيانا يقصد به الذل و الهوان ويرد كذلك بمعنى الإفساد و التكسير والرشوة فيفسد أي **Corruption**. أما في اللغة الانجليزية فتعني كلمة فساد **Corrupt** ففساد ومرتش سيان **Corrupt** يرشو (جميل، 2002، صفحة 79).

2- إصطلاحا :

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، فالفساد يقصد به إنحراف عن الواجبات الرسمية لموظف عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على منافع ترتبط بالثروة أو المكانة" (النور، 1979، صفحة 810). ولقد عرفته الاتفاقية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد بأنه "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة توقعها لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر". (يونس، 2010، صفحة 245).

أما صندوق النقد الدولي فقد وضع في تقريره الذي أصدره سنة 1997 تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة عامة. كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة وذلك بتعيين الأقارب أو اختلاس أموال الدولة". (بفتيش، 2008، 2 و 3 ديسمبر). فالفساد يعني التخلي عن معايير السلوك المتوقعة من جانب مهم في موقع السلطة من أجل مصلحة شخصية غير مأذون بها فالفساد سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق غايات ومصالح خاصة (Huntington, 1979, p. p59).

أما تعريف المشرع الجزائري للفساد فقد رأى بأنه: "ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه"، فمصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري إذ لم يستعمل قبل إلا بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004،

فلقد أصدر المشرع الجزائري مرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في: 19 ابريل 2004 إذ أصبح لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تحت رقم: 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم، الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره. (الجزائرية، 20 أوت 2006، صفحة 01). وقد انصرف المشرع الجزائري إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره وهذا ما تؤكدته الفقرة الأولى من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

المحور الثاني: أثر إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر

سيتناول هذا المحور بيان أثر إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر، حيث سيتم معالجة واقع الفساد في الجزائر أولاً، ثم التطرق إلى علاقة إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني بعملية تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر.

أولاً: واقع الفساد في الجزائر

في هذا العنصر سيتم التطرق لواقع ظاهرة الفساد في الجزائر، من خلال التعرف على طبيعة قضايا الفساد في الجزائر ومعرفة ترتيبها في التقارير الدولية ذات الصلة.

1- طبيعة قضايا الفساد في الجزائر:

بدأ الحديث عن الفساد في الجزائر منذ الاستقلال حيث اهتمت السلطة السياسية الحاكمة بمكافحته في ميثاق الجزائر لسنة 1964 والميثاق الوطني سنة 1975، وتطرقت مختلف الدساتير الجزائرية لمعالجته (1963-1976-1989-1996)، ولقد كان الوزير الأسبق في عهد "الرئيس الشاذلي بن جديد" السيد "عبد الحميد الإبراهيمي" السباق لإثارة أول قضية فساد في الجزائر أمام طلبة العلوم الاقتصادية، والتي تعود إلى الفترة 1962-1990 ترتبط باختلاسات أموال مقدرة ب: 26 مليار دولار قام بها أشخاص نافدون .

هذا علاوة إلى مانوه إليه الرئيس الراحل رحمه الله "محمد بوضياف" الذي توعد بكشف 400 ملف فساد لما أسماه المافيا السياسية في الخطاب الذي كان سيلقيه أمام الشعب. ولكن وبسبب العشرية السوداء والاستقرار السياسي الناتج عنها ثم الابتعاد عن هذه القضايا في الإعلام وكذا من قبل السلطة السياسية (مغربي، جوان 2022، صفحة 152).

وبحلول الألفية الثالثة، شهدت الجزائر مستويات قياسية من الفساد أبرزها "فضيحة القرن" عام 2003 والتي تعتبر قضية الفساد الأكبر في تاريخ الجزائر. تورط فيها الملياردير "رفيق خليفة"، الذي وزّع أموال المؤسسات العمومية والخاصة المودعة في بنكه على أصدقائه وشخصيات عامة وسياسية وفنانين مشاهير (مسبار، 2024). وبسبب تورطه في قضايا فساد عديدة فرّ إلى بريطانيا، وهذه الأخيرة قامت بتسليمه للسلطات الجزائرية يوم 25 ديسمبر 2013 حيث حُكم عليه بالسجن لمدة ثمانية عشر عاما.

وفي عام 2015 برزت فضيحة فساد أخرى طالت "شركة سوناطراك"، وهي إحدى أكبر شركات المحروقات في العالم، تؤمن 98% من عائدات الجزائر من العملة الصعبة، حيث حققت الشركة في عام 2012 رقم أعمال ناهز 72 مليار دولار. وقد تم توجيه اتهامات بالفساد ضد ستة متهمين منتمين للشركة قاموا بعمليات غسيل أموال بغية مواجهة الانخفاض الحاد

في أسعار النفط. ففتحت النيابة العامة في الجزائر العاصمة قضية "سوناطراك 2" عندما أمرت بإجراء تحقيق حول فساد محتمل شاب عقودا بين مجموعة "إيني" الإيطالية وشركة سوناطراك .

كما ظهرت قضية فساد أخرى هي قضية الطريق السيار شرق-غرب، وهي إحدى أكبر مشاريع البنى التحتية في الجزائر، والتي خصص لها في البداية نحو 6 مليارات دولار إلا أن المشروع استهلك أكثر من 17 مليار دولار، ومن ثم أصدرت محكمة جزائرية عام 2015 أحكاماً بالسجن على 14 شخصاً اتهموا بالضلوع في الفساد في هذا المشروع وغسيل الأموال واختلاس الأموال العامة. بالإضافة إلى ذلك تم تغريم سبع شركات أجنبية في ما يتصل بأموال الطرق السريعة (مرواني، 2020-10-29).

وهكذا اقترنت العهدتان الأخيرتان من حكم الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" بملفات فساد، ولم تفلح الهيئات المكلفة بقمع الفساد على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، التي استحدثت سنة 2006 تنفيذا لمضمون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الجزائر سنة 2004 بتحفظ في كبح جماح الفساد، وتم استحداث الديوان الوطني لمكافحة الفساد سنة 2018 في عهد الوزير الأول "أحمد أويحيى" المسجون حاليا والمتورط في عدة قضايا بتهمة متعلقة بالفساد والحصول على مزايا غير مستحقة واستغلال الوظيفة.

2- تطور تصنيف الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد:

خلال 20 عاما من حكم الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" شهدت الجزائر ارتفاعا بالغا في معدل الفساد، الذي نهب أموال البلاد وجعلها تحتل مراتب متدنية في تقارير منظمات

دولية، وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية. والتي صنفت الجزائر بداية من سنة 2003 حسب مؤشر "مدرجات الفساد"، وهذا ما يشرحه الجدول التالي:

جدول رقم: (01) يوضح تصنيف الجزائر حسب مؤشر مدرجات الفساد خلال الفترة 2003-2020

السنة	عدد الدول	مؤشر الفساد	الرتبة
2003	133	2.6	88
2004	146	2.7	97
2005	159	2.8	97
2006	163	3.1	94
2007	180	3.0	99
2008	180	3.2	92
2009	180	2.8	111
2010	178	2.9	105
2011	183	2.9	111
2012	174	3.4	105
2013	175	3.6	94
2014	175	3.6	100
2015	168	3.6	88
2016	175	3.4	108
2017	180	3.3	112
2018	180	3.5	105
2019	180	3.4	106
2020	180	3.6	104

المصدر: عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، "دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 2022، ص.ص. 254-255.

يتضح من الجدول السابق أن الجزائر كانت من أكثر الدول التي عانت من الفساد، الذي كان من أبرز العوامل التي جعلها تتأخر عن فرص تحقيق التنمية بسبب الأموال المنهوبة وسوء استغلال السلطة من قبل مسؤولين سابقين .

فلقد أظهر التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2024، تراجع تصنيف الجزائر بشكل طفيف بمقدار نقطتين مقارنة بعام 2023، حيث حصلت على 34 نقطة من أصل، وجاءت في المرتبة 107 عالمياً من بين 180 دولة، متقاسمة الموقع مع البرازيل ومالاوي ونيبال والنيجر وتايلاند وتركيا. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم: (01) يوضح ترتيب الجزائر عالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد



المصدر: مريم بوطرة، "تذبذب مستوى الفساد في الجزائر" <https://www.awras.com>، يوم 20-03-2025، على الساعة 16:30

ولعل هذا ما أدى إلى توقيف كل من: "سلال وأويحي وأمناء أحزاب كبرى كجمال ولد عباس ولويظة حنون .. إلخ . (السيطلي، ، ستمبر 2019 ، صفحة 06). هذا علاوة على القبض على رجل الأعمال "علي حداد" الرئيس السابق "لمنتدى رؤساء المؤسسات" بولاية الطارف، وهو يهم بالفرار نحو تونس بجواز سفر بريطاني نهاية شهر مارس 2019.

ولقد بنى "حداد" ثروته التي تجاوزت أملاكه المليار ونصف دولار أمريكي بسبب علاقته الوطيدة مع شقيق الرئيس "سعيد بوتفليقة"، ثم توالى الحرب على رجال الأعمال الفاسدين أمثال الملياردير إيسعد ربراب، الذي أدانته القضاء بتهمة تضخيم الفواتير، وصولاً إلى الإخوة بن عمر، مروراً طحكوت والإخوة كونيناف وبن حمادي وعولي ومعزوز وغيرهم. (سجال، 2025).

ثانياً: علاقة إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني بعملية تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر

يحاول هذا العنصر شرح علاقة إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني بعملية تفعيل سياسات مكافحة الفساد في الجزائر، وهذا من خلال بيان واقع دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الجزائر أولاً، ثم التطرق إلى آليات إعادة هندستها ثانياً.

1- واقع دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الجزائر:

على الرغم من وجود ترسانة من النصوص القانونية التي سمحت بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الجزائر، إلا أنه يلاحظ أن عدم الثبات والتقلب، والضعف وعدم الفاعلية (زدام، 16-17 ديسمبر 2008)، هي أهم السمات التي طبعت عمل مؤسسات المجتمع المدني الناشطة فيها.

فهذه التنظيمات المدنية لم تؤد الدور المنوط بها والمنشود منها فلقد عجزت عن المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة القانون (برقوق، 20 نوفمبر 2005، الصفحات 20-50)، التي لا يبق فيها المفسد بدون عقاب ما يتطلب وجود مجتمع مدني فاعل وقوي، نتيجة وجود مجموعة من الرهانات والمعوقات، التي حالت دون أداء المجتمع المدني لوظائفه بشكل فعال خاصة ما تعلق منها بمراقبة الفساد ومحاسبة المتورطين فيه والتبليغ عنهم، ولعل من أهم هذه المعوقات ما يلي:

-المعوقات القانونية:

يتلخص هذا النمط من المعوقات في جملة التشريعات التي تقلل من هامش حركة المجتمع المدني، وهذا ما ينعكس سلباً على حرية أدائه لمهامه، هذا علاوة على الرقابة القانونية الممارسة على تنظيمات المجتمع المدني مباشرة من طرف وزارة الداخلية، إذ تقدم تنظيمات المجتمع المدني كل المعلومات المتعلقة بالمنخرطين فيها ومصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منظمة إلى السلطات المعنية (عاطشي، 2008-2009، صفحة 110). ولها سلطة الحل أو الدمج من خلال سلطاتها الإدارية دون أن يكون للسلطة القضائية يد في ذلك. (بياضي، 2011-2012، صفحة 166).

فالبينة التشريعية القائمة في الدول العربية لا تتعامل مع المجتمع المدني كشريك محوري في عملية صنع القرار مما أثر على التشريعات النازمة له من حيث التأسيس العمل والتمويل، فلا بد من توفر ستة حقوق أساسية (المدني، 2024) لتنظيمات المجتمع المدني ألا وهي: حرية تكوين الجمعيات-حق العمل بحرية دون تدخل الدولة-الحق في حرية التعبير-حق التواصل مع المنظمات الدولية-حق التجمع السلمي. حرية البحث عن الموارد المالية وجمعها.

-المعوقات السياسية:

لقد عمل النظام السياسي السابق للرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" على تضيق مجال نشاط الجمعيات المدنية وتقييدها من خلال إلحاقها بمؤسساته الحاكمة إلى حد اختفت فيه مظاهر التعددية، التي تتيح لها النشاط باستقلالية، (بروسي، 2008-2009، الصفحات 252-253) مما يعيق ممارسة أدوارها بحرية ويمنع تطورها. (العدوني، 2009، صفحة 259).

-المعوقات الثقافية:

لاتزال علاقة الدولة بمواطنيها في الدول العربية عامة قائمة على العقد غير المكتوب الرافض لاستقلالية المواطن ومشاركته، وفي ظل غياب الثقافة الديمقراطية التشاركية لأمجال للحديث إذن لآعن تنظيمات المجتمع المدني ولا عن فاعليتها. وبالتالي يستحيل على تنظيمات المجتمع المدني أن تلعب دورا في صنع القرار في ظل غياب إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها (العربية، 2000، صفحة 226).

-القيود والضعفوطات المالية-

تفتقد جل تنظيمات مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الجزائر شأنها شأن نظيرتها العربية إلى القدرة الذاتية على التمويل نتيجة ترسانة القيود القانونية المفروضة عليها، والتي تعيق حريتها في جمع التبرعات والهبات المالية من المجتمع المحلي أو الدولي. ولعل هذا ما يفرض عليها التبعية المالية للمؤسسات الدولية الممولة وكذا للدول الأجنبية مما يؤثر سلبا على أدائها. (مباركة، أبريل 2011، صفحة 417). ومن هنا يمكن القول أن عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وعدم قدرتها على القيام بوظائفها بما فيها محاربة الفساد مردها إلى مجموعة من الرهانات السابقة.

2-آليات إعادة هندسة مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها في مكافحة الفساد في الجزائر:

لقد أكد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، في العديد من المناسبات أن مكافحة الفساد تمثل إحدى أولويات الدولة الجزائرية، مشدداً على ضرورة تكريس الشفافية وإصلاح المنظومة الإدارية والقضائية لضمان بيئة خالية من الممارسات غير القانونية. ورغم كل هذه الإجراءات التي بذلتها الجزائر لمحاربة الفساد، بقيت الجزائر في المرتبة 107 عالمياً من بين 180 دولة.

فعلى الجزائر إعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني حتى تصبح أكثر قدرة على القيام بمسؤولياتها، ومساعدتها لاكتشاف عيوبها ونقائصها كي تكون أكثر قدرة

على التقويم الصحيح لدورها، والأخذ بمعايير الجودة في الأداء والالتزام بالشفافية الكاملة في قياس ممارساتها (العتبي، 2020). ويعتبر هذا شرط أساسي لبناء شراكة جديدة مع الدولة ومجتمعاتها المدنية ويتطلب الأمر معالجة جذرية لخمس إشكاليات رئيسية هي: (السالك، المجتمع المدني والديموقراطية في العالم العربي: تأملات وأفكار للنقاش، 2013)

أ- تحديد واضح لهوية المجتمع المدني في مقابل الآخر من خلال إصلاح الإطار القانوني وكذا المؤسسي.

ب- إعادة انتشار المجتمع المدني في مجاله الحيوي ضمن لامركزية حقيقية.

ج- التحرر من النزعة الأبوية للإدارة العمومية المهيمنة تقليدياً على المجال المدني.

د- توفير الحد الأدنى من الاستقلال المالي عبر آليات شفافة ومتوازنة.

هـ- اعتماد ميثاق شرف مدني واحترامه كمدونة أخلاقية لضبط السلوك المدني يجب التقيد بها من طرف جميع الفاعلين .

فنقطة البداية الصحيحة في تصحيح العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، هي إدراك هذه الأخيرة لضرورة أن تسرع الخطى علي مسيرة إعادة هندسة مؤسسات مجتمعاتها المدنية حتى تستجيب لمتطلبات التغيير الجذري ، من خلال تصفية المجتمع المدني من بعض مكوناته الانتهازية والغير ديمقراطية، التي تؤثر بممارساتها تلك على العملية الديمقراطية (TCHUNCAM، 2007) وعلى مسار مكافحة الفساد بجميع أشكاله. هذا علاوة على تغيير الجانب التأسيسي من خلال التدريب المستمر إلى جانب إدراك قيمة العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية.

وهذا مع التركيز على القدرات البشرية فبي العامل الحاسم في فاعلية العمل المدني فتوافر التمويل وحدة لا يحقق الفاعلية في ظل غياب قدرات بشرية لا تملك قدرة على التخطيط الاستراتيجي لأدوار المجتمع المدني عامة وأنشطة مكافحة الفساد خاصة وعليه يجب التالي : (ياسر، د.س.ن، صفحة 09) .

- إن المجتمع المدني المتطور يلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي.
- يقوم المجتمع المدني المتطور على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي في إطار مشاركة منظمة هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.
- إمتلاك تصور واضح لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكشف مصادر الضعف.
- . هي مؤسسات لا تتبنى فقط ما يعرف " بالدور الإلحائي " أي معالجة المشكلات بعد حدوثها وإنما تتجاوزه إلى "دور توازني" يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الاجتماعي.
- فللمجتمع المدني العديد من الإسهامات التي يقوم بها في سبيل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لردع المفسدين والعمل على تكريس سيادة القانون وكل ما من شأنه زرع ثقافة الدولة المدنية، مما يوضح بالنهاية الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في ترسيخ أسس دولة القانون، التي يغيب فيها الفساد نظرا لتطبيق القانون على الحاكم والمحكوم على حد سواء، فلا أحد يسمو على القانون .

الخاتمة:

في الختام نستنتج من خلال الدراسة والتحليل مدى أهمية "إعادة هندسة" مؤسسات المجتمع المدني القائمة في الجزائر، من خلال إحداث تغييرات عميقة وحقيقية في طبيعة العلاقات والروابط والأدوار والمسؤوليات القائمة بين الدولة والمجتمع المدني على كافة المستويات الهيكلية والتنظيمية والوظيفية، لتفعيل وظائفها عامة ودورها في مكافحة الفساد والحد منه خاصة.

نتائج الدراسة:

- معاناة الجزائر من الفساد نظرا لضعف فواعل مكافحته وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني التي تتطلب إعادة هندستها.
- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني آلية فاعلة لإرساء ثقافة دولة القانون وخلق بيئة نزيهة تنتفي فيها الممارسات والسلوكيات الفاسدة.
- محاسبة ومراقبة المفسدين في الجزائر متوقف على مدى النجاح في عملية إعادة هندسة مؤسساتها المدنية.
- ضمان الاستقلالية لعمل المجتمع المدني حتى لا يوظف سياسيا ويصبح أداة للزبونية السياسية.

توصيات الدراسة:

- أهمية توفر إرادة سياسية مؤمنة بأن المجتمع المدني فاعل محوري في الحياة السياسية عامة و قضايا التنمية ومكافحة الفساد خاصة.
- ضرورة زيادة وتفعيل قدرات مؤسسات المجتمع المدني، فهي الوسيط بين الشعوب وحكامهم، والمدافع عن حقوقهم والمعبر عن إرادتهم وتوجهاتهم.
- توسيع صلاحيات مؤسسات المجتمع المدني فهي صوت الشعب والمعبرة عن انشغالاته.
- مكافحة الفساد في الجزائر واسترداد الأموال المنهوبة، يستوجب اشراك المجتمع المدني في إصلاح القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

- أحمد بن علي الفيومي. (2004). المصباح المنير معجم عربي عربي. القاهرة: دار الحديث.
- أحمد خليل الكحلوت. (2017). علاقة إعادة هندسة العمليات بتحقيق الميزة التنافسية، (رسالة ماجستير)، غزة.

- أحمد مرواني. (2020-10-29). مكافحة الفساد في الجزائر أقوال بحاجة إلى أفعال. مجلة معهد واشنطن، تم الاسترداد من <https://www.washingtoninstitute.org>.
- إدريس سهل، المنهل جبور عبد النور. (1979). قاموس فرنسي عربي. بيروت: بيروت.
- انطونيو غرامشي، (1994)، كراسات السجن. تر. عادل أغنيم، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، المجلد 02.
- أرسطو طاليس. (2008) السياسة، تر. بارنهي سانتيليز و أحمد لطفي السيد، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- المركز الدولي لقوانين المجتمع المدني. (2024, 05 5). نماذج لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة. تم الاسترداد من <http://www.internationalcenterfornotprofilelaw.com>
- أحمد برقوق. (20 نوفمبر 2005). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد في الديمقراطية.. الملتقى الدولي دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر (صفحة 50). أدرار: جامعة أدرار.
- أنور الرشيد. (2020)، "المجتمع المدني في دول الخليج العربي رؤية من الداخل. مجلة آراء. تم الاسترداد من (04, 09 2020). <http://araa.sa/index.php?view=article>.
- أيمن جمال عبد الهادي السر. (2008). واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
- جمال جميل. (2002). قاموس انجليزي عربي. بيروت: دار الراتب الجامعية.
- جمعة عمر. (2004). مجلة النبأ، العدد 72. تم الاسترداد من <http://annabaa/documents.com>
- حسن توفيق إبراهيم. (2008). النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حميد عاطشي. (2008-2009). المعارضة البرلمانية والتحول الديمقراطي في العالم العربي دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت 1990-2006. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- حميدي عبد الرحمان، غزة خليل. (الطبعة الأولى 2004). المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي بالقاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.
- رضا شنوف. (2024). الجزائر: محاربة فساد الموظفين الحكوميين تحد كبير تواجهه تعقيدات الواقع. القدس العربي، <https://www.alquds.co.u2>

- رضوان بروسي. (2008-2009). الديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم. باتنة: جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ستفين ديليو. (2003). التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. القاهرة: ترجمة ربيع هبة.
- صالح ياسر. (د.س.ن). المجتمع المدني والديموقراطية. د.د.ن.
- عبادي ،خير الدين. (2010). المجتمع المدني والعملية السياسية في شمال إفريقيا: 1990-2010. الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر.
- عبد الحفيظ سجال. (1 04, 2025). بعد عام من الحراك هل تخلص الاقتصاد الجزائري من ورم الفساد. تم الاسترداد من <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>
- عبد الرحمان تيشوري. (01 03, 2025). الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org>. تاريخ الاسترداد 10 03, 2025.
- عبد القادر محمد. (02 09, 2020). مبادئ إدارة، تم الاسترداد من الأعمال <http://almerja.net/reading.php?idm>
- عبد الله سمير البحيري. (2015). دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الأداء الإداري في وزارة الصحة الفلسطينية. جامعة الأقصى. جامعة الأقصى.
- علي بفتيش. (2008). "الفساد النظرية و الممارسة: المفهوم- الأسلوب- الأسباب- التحديات وطرق المعالجة. الآليات القانونية لمكافحة الفساد ،كلية الحقوق و العلوم السياسية. ورقلة: ، جامعة قاصدي مرباح.
- غصام العدوني. (2009). المجتمع المدني في المغرب المفهوم والسياق. مجلة إضاءات العدد الخامس، 259.
- فريال مغربي. (جوان 2022). ظاهرة الفساد في الجزائر دراسة في أهم الأسباب والنتائج. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية العدد العاشر.
- فريق تحرير مسبار. (16 03, 2024). مليارديرات الغفلة في عهد بوتفليقة.. إمبراطوريات من أموال الفقراء في الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.alaraby.com>
- قرزير محمود. (بلا تاريخ). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة بين الثبات والتغير. ماجدة مهدي شاكر. (العدد 92). الدولة والمجتمع المدني. مجلة كلية الأداب.

- محمد الجريبع. (بلا تاريخ). المجتمع المدني في الدولة الأردنية الانتقال من مربع التشكيك إلى مربع المشاركة و الثقة.
- محمد السالك. (21 06, 2013). المجتمع المدني والديموقراطية في العالم العربي: تأملات و أفكار للنقاش . تم الاسترداد من <http://www.cmesmr.org>
- محمد السبطللي. (، ستمبر 2019). متابعات الجزائر بين متابعة الفساد والبحث عن التوافق. الرياض: ي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.
- محمد خليل الكحلوت (ملحن). (2017). علاقة إعادة هندسة العمليات بتحقيق الميزة التنافسية، (رسالة ماجستير). [كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤدي، و ، جامعة غزة ،، المدير] غزة.
- محمد الفتاح عبد الوهاب العتيبي. (15 04, 2020). منظمات المجتمع المدني النشأة الاليات الأهداف و أدوات العمل . تم الاسترداد من <http://ahmedmokhmer.maktoobblog.com>
- محي الدين بياضي. (2011-2012). المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية . بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر.
- مداحي عثمان. (2019). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الشأن الاقتصادي.
- مركز دراسات الوحدة العربية. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مفيد دنون يونس. (2010). تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة. مجلة تنمية الرافدين.
- منصورة مرقومة. (نوفمبر 2010). المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر. الانماط الانتخابية في ظل التحول الديموقراطي (صفحة 303). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح .
- منيرة مباركة. (أفريل 2011). علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر " مجلة دفاتر السياسة والقانون.
- وزار العدل الجزائرية. (20 أوت 2006). قانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية العدد 14.

يوسف زدام. (16-17 ديسمبر 2008). دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقارنة ثقافية. ملتقى الوطني حول واقع وتحديات التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

-Bertrand Badie,(1994), Disctionnaire de la science politique et des institutions politique, édition .A Coline, Paris.

-La Société Civile et le Processus Electoral'. Sous thème d'une réflexion globale sur le thème: «Le Processus Démocratiques au Cameroun Apres Le Double Scrutin du 22 Juillet 2007»

-Samuel Huntington. (1979), Political order in chaning societies USA Yale university.

-Edwards, Michel,(2011), The Oxford Book of civil society, USA, Oxford University.

Walzer, Michael, The civil society argument, the good Life New Statesman and society, vol 2, 1989.